

عمل المرأة

يذكر د. صبرى جرجس فى كتابه «سيكولوجية الجنس» أن المرأة كانت قبل الحرب العالمية الأولى مكفولة تماماً من أبيها، أو أخيها حتى تنتقل هذه الكفالة إلى زوجها، فكانت من الوجهة الاقتصادية تعتمد كلياً على الرجل حتى لو نالت أى قسط من التعليم، ولم تكن تستطيع توظيف هذا العلم، ولم يكن مسموحاً لها، ولكن التحول الحادث هو اتجاه تعليم المرأة من أجل العمل الذى حقق لها الآن استقلالاً اقتصادياً؛ فهل حقق لها هذا السلوك الشعور بالاستقلال، والاستغناء عن الرجل..؟

كانت صناعة النسيج اليدوى على الأنوال دائماً من عمل المرأة، وكذلك صناعة الخبز فهى من الصناعات التى لم يشارك فيها الرجل زوجته مثل حلب الشاه، وسياسة الخيول، ورعى الغنم، وعندما تطورت صناعة النسيج، والخبز وأصبحت آلية بدلاً من اليدوية، وأنشئت لها المصانع كانت المرأة هى الدعامة الأساسية فى هذه الصناعات فى العصر الحديث؛ بعد أن اندمج الرجال فى حرب ضروس من أجل المال، والنفوذ، واستحواذ مناطق الثروة، وليس أدل على ذلك من قيام قرية بأكملها فى مصر بهذه الصناعة الجميلة؛ تقوم على أيدي النساء دون الرجال فى «كرداسة» التى يأتى لها السائحون من كل مكان..

فى كتابها «القيادة النسائية فى عالم متغير» رصدت د. فاطمة محمد على عثمان بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسيوط أنساقاً قيمية مشتركة للقيادات النسائية فى مصانع منطقتى كفر الدوار، وسوهاج الصناعيتين كمقارنة بين القيادات النسائية فى كل من الوجه البحرى، والصعيد، وقد قامت باختيار العينات على أساس استجواب القيادات النسائية نفسها، ومضاهاة إجابتهن بإجابات كل من رؤسائهن، ومرؤسيهن عن نفس أسئلة الاستبيان المقدمة لهن، وتم ترتيب الأنساق القيمية حسب الجدول المذكور..

ترتيب النسق القيمي للقيادات النسائية بمصانع كفر الدوار وسوهاج:

الترتيب في الدرجة بسوهاج	الترتيب في الدرجة بكفر الدوار	القيمة	م
٦	٧	إنجاز العمل والإسهام في خطة الإنتاج وتنفيذها	١
١٢	١٤	المبادرة في اتخاذ القرار لحل المشكلات بين العاملين في نظام الإشراف وعدم التردد فيه	٢
٤	٢	القدوة في الانضباط في العمل والحسم مع المرؤسين المقصرين	٣
١	٣	العلاقات الاجتماعية ومراعاة الحالات الإنسانية في مواقف إيجابية	٤
٣	٤	العدل والحزم مع العاملين في نطاق الإشراف	٥

الترتيب في الدرجة بسوهاج	الترتيب في الدرجة بكفر الدوار	القيمة	م
١٣	١٢	الالتزام بمواعيد العمل	٦
١٤	١٣	تحمل مسئولية الخطأ المتكرر من نطاق الإشراف وإدراك الخطأ قبل وقوعه	٧
٢	١	الموضوعية في تقويم أداء نطاق الإشراف	٨
٨	١٠	متابعة ومراقبة العمل في نطاق الإشراف	٩
١٠	١١	الإسهام بالاقترحات البناءة لتطوير الإنتاج بالمصنع	١٠
٩	٩	الدفاع عن حقوق وآراء ومصالح نطاق الإشراف ومشاركتهم في الرأي ودوام الاتصال بهم	١١
١٥	١٥	النقد الموضوعي للذات والاعتراف بالخطأ وتصويب القرار	١٢
١١	٥	البت في اتخاذ القرارات الخاصة بتعليمات الأمن الصناعي	١٣

الترتيب في الدرجة بسوهاج	الترتيب في الدرجة بكفر الدوار	القيمة	م
٥	٧	الحرص على مصالح وسلامة نطاق الإشراف ومطالبه بإدارة المصنع بتدبير أجهزة الأمن الصناعى	١٤
٧	٨	القدرة على الحلول الموقفية دون الرجوع للإدارة	١٥

التعليق على الجدول:

ليس هناك فرق في الدرجة بالنسبة للقيمة رقم (١١) مما لا تختلف عليه القيادات النسائية بصرف النظر عن البيئة سواء في الوجه البحرى، أو الصعيد، كما أنه ليس هناك فرق في الدرجة أيضا للقيمة رقم (١٢) التي تنم عن وعى القيادات في كلا المنطقتين بموقعها في العمل، وإحساسهن بالمسئولية.. وتقارب القيم أرقام (١)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (١٠)، (١٤)، (١٥).. أى نصف القيم تقريبا فيما بين القيادات في كل من المنطقتين؛ مما يدل على وجود مرجعية فكرية مشتركة تزيد عن ٥٠% من قضايا العمل..

أما الاختلاف القيمي فقد بدأ في الثلث من هذه القيم التي ظهر فيها تأثير البيئة خاصة في منطقة

●● الجنس الثاني ●●

الصعيد، فالقيمة رقم (٢) تظهر المرأة في الوجه البحرى أكثر ثقة، وجرأة، وحرية في اتخاذ القرار لحل المشكلات التى تنشأ بين العاملين في مجال العمل، بينما تظهر القيمة رقم (٣) المرأة الصعيدية أكثر قدرة على الانضباط، والحسم مع المرؤسين نظرا لقلّة اقتناع الرجل الصعيدى بسيادة المرأة عليه في العمل، وهو الذى تعود أن تكون تابعة له في كل مجالات حياته، ومعايرة أترابه له لكون رئيسه في العمل امرأة، وتدل القيمة رقم (٤) على تحرج المرأة الصعيدية من العلاقات الاجتماعية، واعتبار الخضوع للحالات الإنسانية عيبا، بينما تجد المرأة في بيئة الوجه البحرى انفراجا، وحرية أكثر لإبراز هذه العلاقات دون حرج، أو نقد، ويتجلى ذلك في القيمة رقم (٩) التى تبين حرص القيادة الصعيدية على متابعة، ومراقبة العمل دون مجاملات قد تحسب عليها لوجود روابط ربما تكون عائلية أيضا بين الأسر خارج نطاق العمل، كما أنه من المحتمل غالبا وجود القيادة، والمرؤسين في أماكن متجاورة، بينما وجدت الباحثة أن عينة البحث في كفر الدوار قد تأتي من أماكن متباعدة حتى إن بعضهن تأتي من الإسكندرية، كما نجد أن القيادة الصعيدية أكثر جدية في اتخاذ تعليمات الأمن الصناعى بصرامة شديدة في القيمة رقم (١٣)..

إحصائيات نسائية:

- يوجد في مصر ١٠ خبراء اقتصاد عالميين، منهم ٥ سيدات هن «سلوى سليمان»، و«هناء خير الدين»، و«فائزة الرفاعى»، و«محياء زيتون»، و«كريمة كريم»..
- في كلية البنات، جامعة عين شمس، ١١ كلية تمريض، ٧ كليات تربية رياضية للبنات، ٢ كلية رياض أطفال..
- أدلى د. مفيد شهاب وزير البحث العلمى لعدد محبوبتى في ٥ من فبراير ٢٠٠٤ بهذه النسب عن تواجد المرأة في التعليم العالى، والبحث العلمى:
 - ٤٧% إجمالى الطالبات المقيدات في التعليم الجامعى عام ٢٠٠١ ..
 - ٤٩,٤% عدد الخريجات عام ٢٠٠٠ ..
 - ٤٢% عدد المقيدات في الدراسات العليا ..
 - ٤٧% الحاصلات على ماجستير، ودكتوراه ..

- ٢٩٪ عضوات هيئة التدريس في التعليم العالي عام ٢٠٠١ ..
 - ٤٩,٢٪ نسبة الإناث في الكادر الفني في المركز القومي للبحوث ..
 - ٤٩,٩٪ نسبة المرأة العاملة في معهد بحوث، وأمراض العيون ..
 - ٥٤,٤٪ نسبة المرأة العاملة في معهد تيودور بلهارس ..
 - ٥٣٪ نسبة العاملات في أكاديمية البحث العلمي ..
 - ٧٪ نسبة القيادات في مراكز البحوث العلمية سنة ١٩٨٨ ..
 - ١٥٪ نسبة القيادات في مراكز البحوث العلمية سنة ١٩٩٩ ..
 - ٦٠٪ نسبة القيادات في مراكز البحوث العلمية سنة ٢٠٠٢ في مناصب رئيس إدارة مركزية ..
 - ٤٧٪ نسبة مديرات العموم في المراكز البحثية ..
- ويلاحظ أن معظم المناصب القيادية في الإذاعة والتليفزيون يستحوذ عليها النساء، ويأتى السؤال؛ ألا يثير ذلك غيرة الزملاء من الرجال؟..
- وتجيب المذيعة «سوسن سعيد» مدير عام المنوعات بالإذاعة في ملحق جريدة الجمهورية الأسبوعى محبوبتى الصادرة بتاريخ ٦ من ديسمبر ٢٠٠١:
- «لم أشعر بذلك أبداً، ربما لأن المرأة هي الأصلح لهذه المناصب؛ فهناك أعمال تتألق فيها المرأة أكثر من الرجل، ومنها العمل الإعلامى الذى أثبتت فيه كفاءتها، وأحقيتها به، وتربط الرجل، والمرأة في الإذاعة روح التعاون، والمشاركة»..
- وهناك تواجد ملحوظ للمرأة الآن حتى في بعض المهن الشاقة مثل أطباء التخدير، والأطباء الشرعيين، فوصلت نسبة تواجدهن بمصلحة الطب الشرعى ٨٠٪، ولكن وجودهن كقيادات محدود الآن، وقد تدخل في تخصصات تحتاج إلى الخروج المتواصل، والتواجد في مناطق نائية، مثل قسم الهندسة الميكانيكية، وقطاع المناجم، والمحاجر، أو التصوير الخارجى الصحفى، أو التلفزيونى ..
- وفي عموده «مواقف» اليومى بالأهرام بتاريخ ٣٠ من أكتوبر ١٩٩٦ يتحدث أنيس منصور عن الدكتورة «شانون لوسيد» رائدة الفضاء الأمريكية (٥٣ عاماً، وثلاثة أولاد) عالمة في الكيمياء الحيوية، هبطت أخيراً من محطة الفضاء المدارية الروسية من ارتفاع ٢٤٠ ميلاً من الأرض، تدور بسرعة ١٧ ألف ميل في الساعة، بعد أن تأخر هبوطها ٤٦ يوماً بسبب خلل أصاب المكوك الفضائى المفروض أن يهبط بها، وبذا يكون قد ضرب الرقم القياسى في البقاء بعيداً في الفضاء، وبعيداً عن الأرض مدة ١٨٨

●● الجنس الثاني ●●

يوماً، وهى سيدة لطيفة مرحة، قامت بأكثر من ٩٠ تجربة، ولم تتوقف عن كتابة مذكراتها، وكانت تتصل يومياً بأولادها، وزوجها، كانت ترافق اثنين من العلماء الروس فى المحطة المدارية، فكانت تعد لهما الشاى، والفطائر التى تدخلها الفرن، وكانت تعد لهما الطعام الجاهز رغم أنها ليست طاهية ممتازة باعتراف أولادها، وكانت أيضاً تغسل، وتكنس، وتعبئ الزبالة فى أكياس، وتضغطها لشغل أقل مساحة، كما كانت تفرش، وتنام فى معملها لضيق حجرتها، وقد لاحظت أن الرجل الروسى لا يساهم بأى عمل فى شغل البيت..

وفى أحدث دراسة نشرتها اليونسكو، ونوه عنها الأهرام فى ٩ من نوفمبر ٢٠٠١ تناولت دور المرأة التربوى، وتعليم الإناث فى الدول التسع الأكثر ازدهاماً بالسكان فى العالم وهى؛ بنجلاديش، والبرازيل، والصين، ومصر، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، ووفقاً لآخر الإحصائيات المتاحة عام ٢٠٠٠ فإن نسبة التعليم للإناث فى القاهرة بلغت ٧٦٪، أما باقى المناطق الريفية فقد بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٤٨,٩٪، وهى بذلك تقترب من ضعف نسبة الأمية بين الذكور، وهى ٢٦٪ عام ١٩٩٣..

وتمثل المرأة ١٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى الأردن، والجزائر، ٩٪ فى ليبيا، والإمارات العربية، وعمان، ١٨٪ فى البحرين، ٢١٪ فى تونس، ٤٠٪ فى جيبوتى، ٧٪ فى السعودية، وقطر، ٢٩٪ فى مصر، والسودان، ٣٨٪ فى جزر القمر، ١٨,٧٪ فى فلسطين، ٢٤٪ فى الكويت، ٢٦٪ فى المغرب، ٢٣٪ فى موريتانيا، ١٣٪ فى اليمن، ٢٧,٨٪ فى لبنان، ١٨٪ فى سوريا..

وترتفع فى مصر نسبة المشاركات فى العملية التعليمية حيث تشكل المرأة ٤٦,٦٪ من إجمالى عدد المعلمين، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ فى المراحل الأولى من التعليم لتشغل ٩٨,٧٪ فى رياض الأطفال، ٩٦,٤٪ فى مدارس الفصل الواحد، ٥٢,٢٪ فى المدارس الابتدائية..

ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مطلع التسعينيات، وتخلى الحكومة عن التعيين تمثل المرأة ٥٣٪ من إجمالى قوة العمل فى القطاع الحكومى، ٤٣٪ فى قطاع الصحة موزعة بين الطب، والتمريض، والخدمات الصحية، ويعمل ٥٨٪ من إجمالى قوة العمل النسائية فى صناعه الغزل والنسيج، ١٥,٥٪ فى الصناعات الغذائية، ٦,٤٪ فى الصناعات الكيماوية، والأدوية..

وتظهر جداول حصر العمالة بالجهاز الإدارى، والهيئات العامة ارتفاع تواجد المرأة إلى الضعف خلال ١٥ عاما فى الفترة من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٩٥، كما زادت النسبة فى قطاع الصناعة، وتكرير

البترول إلى ١٠,٥% عن نفس الفترة، وبلغت النسبة ١٩,٥% عن نفس الفترة في قطاع السياحة، ٣٩,٧% في قطاع الخدمات الصحية، والاجتماعية، والدينية، ٢١,٢% في قطاع المال، والاقتصاد، ٢٠,٣% في قطاع التموين، والتجارة الداخلية، ١٦,٩% في قطاع الثقافة، والإعلام، وغيرها، كما زادت نسبة عدد شاغلات الوظائف القيادية من ٥,٧% سنة ١٩٨٠ إلى ١٢,٩% سنة ١٩٩٤..

نشرت تهباني القيعي في الأهرام يوم ٨ من أغسطس ٢٠٠٣ دراسة أعدتها د.عزة وهبي أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ووكيل وزارة بمجلس الشعب، وحاصلة على الدكتوراه في العلوم البرلمانية، تحت عنوان «المرأة المصرية في مراكز صنع القرار» جاء فيها:

- تشارك المرأة المصرية في السلطة بنسبة ٣٠%..
- تحسن وضعها في المحليات، واحتلت ١٥,١% من الوظائف الإدارية العليا..
- تمثل ١٣% من القيادات الصحفية..
- أغلب قيادات وزارة الإعلام..
- ٤٠% من العاملين في التعليم..
- ٣٠% من العلماء..
- ٣٩% من النقابيين، ثلاث سيدات منهن يتأسن مجالس ثلاث نقابات بنسبة ١٥,٨% من إجمالي عدد رؤساء النقابات..

ويتأثر عمل المرأة كثيرا بهجوم بيتها، وبالزوج، والأولاد، وهى، والرجل سواء في هذا، أما من حيث أولوية التواجد في البيت لأى طارئ كمرض أحد الأولاد فنجد المرأة في وضع التحايل بكل الطرق من أجل الإجازات، أو الاستئذان مبكرا..

ولا يستفيد العمل شيئا من المرأة في الأسبوع الذى يسبق الدورة الشهرية، وهو ما يؤكد تفضيل الرجل في الكثير من الأعمال، وتقدمه على المرأة في الترقيات، والسفريات، والمأموريات مما يجعل المنافسة غير شريفة؛ ولهذا لا تتساوى المرأة مع الرجل في الأجر في الدول الصناعية بالنسبة للأعمال التى تقوم بها مع الرجل لأنها لا تقوم بها بنفس كفاءة، وتحمل الرجل؛ فتقل عنه في الأجر بنسبة تتراوح بين ٥٩% و ٧٩%، بعض زملاء، وزميلات العمل لا يميزون بين الزمالة في العمل، والصداقة، والعلاقات الخاصة، وقد لا يرون حدودا قاطعة بينها..

وفي دراسة نشرتها د.روز فريش أستاذة الصحة العامة بجامعة هارفارد في جريدة الهيرالد تريبيون

●● الجنس الثاني ●●

الدولية في عددها رقم ٣٢٦٥٠(١) على ٥٣٩٨ امرأة تتراوح أعمارهن بين ٢١ ، ٨٠ سنة تؤكد نتائجها النقاط الآتية:

يؤدي النشاط الرياضي الزائد إلى اضطراب في الدورة الطمثية، وتصبح المرأة غير مخصبة، فإذا رغبت في الإنجاب عليها التوقف عن الرياضيات العنيفة التي تؤثر على جهازها التناسلي..

بدت على ٢٦٢٢ امرأة ممن كن يمارسن الألعاب الرياضية أعراض سرطان الثدي، أو داء السكري، أو سرطان الجهاز التناسلي في مقابل ٢٧٧٦ امرأة لن يمارسن الألعاب الرياضية..

كما أكدت هذه الدراسة جامعة البرتا التي أثبتت أن الأعمال النشيطة للمرأة تؤثر في إنتاج الاستروجينات التي تتحكم في الإنجاب لدى المرأة، كما أشارت جامعة كندية أن النساء اللواتي يمارسن الأعمال المجهدة يُصبن باضطراب الإخصاب، حتى لو استمرت الدورة في نظامها العادي..

إن بروز المرأة في مجال واحد مع الرجل قد أضر الاثنين معا، ففرص العمل صارت نادرة في الدول الصناعية، والمتخلفة على السواء، وأصبحت المرأة بعد أن كانت تنتظر دورها المحتوم في الزواج تبحث هي عنه، ولا تجده، لأن الرجل أصبحت فرصته في العمل أقل، وبالتالي يستبعد مشروع الزواج من حياته؛ فبدلا من أنه كان يُعد ليعول، أصبح مُعالا لأجل غير مسمى..

إن الهزة التي أصابت المجتمع المصري من جراء التغيير الاقتصادي الجذري بالانتقال من المجتمع الرأسمالي الإقطاعي إلى المجتمع الاشتراكي الشمولي، ثم مرة أخرى إلى المجتمع الرأسمالي غير كثيرا من القيم الاجتماعية، والأمط السلوكية للأفراد ذكورا، وإناثا، فلا شك أن موجة الغلاء التي اجتاحت السلع، والخدمات، وتخلي الدولة فجأة عن النظام الاشتراكي الشمولي الذي كان يتعهد الفرد من المهدي إلى اللحد، ثم تركه وشأنه في خضم الحياة المتلاطم قد أشعل النيران في قلوب هؤلاء الأفراد المنمطين في التفكير، والسلوك فهب كل منهم كي يواجه هذا الغلاء الفاحش بحركة عريضة يضرب بها هنا، وهناك لتغطية أدنى أسباب حياته..

وبقى البعض يتوسلون للعيش بالنصب، والاحتتيال، والنفاق، وأحيانا السرقة، والاختلاس؛ فاهتزت قيم المجتمع، وكان للمرأة النصيب الأوفى في تحمل تبعات هذا التغيير لتدفعه من قيمها، ودمها، وعرقها، وأحيانا عفافها عندما أخرجها الرجل في عرض الطريق بحجة التحرير؛ فتحملت مصيرها في هذا الضباب، والتشتت، وتضارب القيم، ويزعم الزاعمون أن أفكار قاسم أمين قد أثرت في المجتمع بقدر ما أثرت فيه الثورة الصناعية التي جعلتها ثورة يوليو أحد أهدافها الكبرى، فكما تغيرت قيم

المجتمعات الصناعية في العالم بشأن خروج المرأة من نطاق الأسرة كذلك تأثرت مصر بهذا إبان ثورة يوليو لاحتياج الصناعة للأيدي العاملة دون تمييز في الجنس، ولهذا نجد حال المرأة في الدول العربية التي تأخرت في التصنيع كحال المرأة المصرية قبل ثورة يوليو، وقبل التصنيع..

إن الحروب التي أملت بأوروبا، والعالم؛ وأبرزها الحربين العالميتين، ودخول مصر عدة حروب؛ كان آخرها حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ كانت الحافز الأكبر لخروج المرأة المصرية للعمل على النحو الذي نراه الآن؛ فالحروب هي التي تحرك قوى المجتمع، وتحدث الخلخلة في النظم الاجتماعية، وتجعل ما هو مرفوض قبل الحرب مقبولاً بعدها، وقد يقطع الإنسان إبان الحروب في سنوات قلائل ما لم يقطعه في أجيال طويلة، إن فخر المرأة هو خروجها من نفسها بدلا من أن يخرجها أحد، لقد جعل الله محددات لكل مخلوقاته بحيث لا ينتشر جنس، أو نوع على حساب الآخر (بشرط عدم تدخل الإنسان) إلا الإنسان الذي يستطيع مقاومة قوى الطبيعة، فكم اندثرت أجناس، وأنواع ماعدا جنس الإنسان الذي أعلن الحرب على نفسه بسبب، وبدون سبب فتحفز الحرب قوى الإنسان ليخرج منها أشد صلابة من ذي قبل..

ففي عام ١٩٥٠ تراوح معدل المساهمة النسائية من ٣٥ - ٦٠٪ في كل من السويد، وفنلندا، وفرنسا، والدنمارك؛ بينما تراوح المعدل في كل من أيرلندا، وإيطاليا، والنرويج، والولايات المتحدة ما بين ٣٢ - ٤٠٪، وتحركت إلى ٥٠٪ عام ١٩٧٧ في كل البلاد المذكورة ما عدا أيرلندا، وإيطاليا، وأصبحت السويد في القمة حيث بلغت نسبة النساء العاملات بها ٧٠٪ من قوة العمل، وتأتي بعدها فنلندا ٤٦٪، والسويد ٤٤٪، والدنمارك ٤٢٪؛ بينما في كل من بريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا ٣٢,٧٪، وأيرلندا ٢٧,٥٪، وتشمل القوى النسائية في هذه البلدان المتزوجات، والأمهات؛ وحتى أمهات الأطفال دون سن الدراسة، والكثيرات منهن مسئولات عن أسرهن، أما في مصر فقد بدأ انتشار عمل المرأة سنة ١٨٣٠ عندما عملت مجموعة من الفتيات في التوليد، ومهمة الماشطة، وحياسة ملابس النساء، والأطفال، وغالبا ما كانت تورث هذه المهنة كعمل يتصل بأنوثة المرأة، ثم أنشئت مدرسة لتأهيل القابلة علميا وهي «مدرسة المولدات»، ثم أنشئت بعد ذلك «مدرسة السنية» للمعلمات سنة ١٩٠٠ فتفتحت مجال التدريس لعمل المرأة، وتخرجت أول دفعة سنة ١٩٠٣، وكان بينهم «ملك حفني ناصف» التي اشتهرت «بباحثة البادية»..

ثم جاءت «هدى شعراوي» سنة ١٩١٨ فتزعمت حركة تعليم المرأة، ومساواتها بالرجل في العمل،

●● الجنس الثاني ●●

والحقوق السياسية فأثمرت ثورة ١٩١٩ اتجاهات جديدة لتنظيم عمل الأحداث، والنساء، وصدر القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الذي اعترف بضرورة فتح مجال العمل أمام النساء ليبدأ الغزو النسائي للمصانع..

في تقرير الأمم المتحدة الإجمالي عن التنمية البشرية لسنة ١٩٩٥ لا تزال المرأة لا تشغل سوى ١٤٪ من الأعمال القيادية، والإدارية على مستوى العالم، ولا تمثل سوى ١٠٪ من المقاعد البرلمانية، وتقل النسبة في البلدان العربية إلى ٤٪، كما انخفضت هذه النسبة في مصر أيضا إلى ٢,٢٪ فقط سنة ١٩٩٤..

وتصل نسبة القيادة النسائية إلى ٥٪ في قطاع الأعمال الصناعي (الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة)، وإلى ١٩٪ في قطاع الأدوية، والمستلزمات الطبية، وإلى ٧٪ في الصناعات الغذائية من إجمالي شاغلي الوظائف القيادية..

أدت عودة الرجال إلى مواقعهم في المصانع بالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقال التصنيع من اقتصاديات الحرب، إلى اقتصاديات السلم إلى ظهور حركة نسائية تطالب بحقوق النساء العاملات، ووضع برامج لمعونة عائلية، وتسهيلات لرعاية الطفل، ومساعدة المرأة العاملة..

وقد بدأت الأعمال العلمية المتعلقة بقضايا المرأة العاملة من خلال بحث بعنوان «المرأة والاقتصاد» للأمريكية «شارلوت بيركينز جيلمان» سنة ١٨٩٨ هاجمت فيه التمييز بين الرجل، والمرأة، وانتهى بحثها إلى أن النساء لا يمكن أن يحققن الحرية إلا بعد حصولهن على المساواة الاقتصادية مع الرجال، كما نادى بحق المرأة في الانتخاب..

وفي عام ١٩١٩ تشكلت رابطة النساء في المجتمع الأمريكي للمطالبة بقيادة تنظيمية للحصول على حق الانتخاب على أساس أن لهن مجموعة من المصالح تميزهن عن الرجال، وراحت «كايري تشاهمان» تحث النساء على الاشتراك مباشرة في العملية السياسية لتحقيق مصالحهن الخاصة، كما كانت «ماري ديوسون» تؤمن بأن النساء يردن مجتمعا أكثر تنظيما، وكانت «مارجريت دريبر روبنز» ضمن البارزات في رابطة نقابة العاملات عام ١٩١٧، وكان من نتائج جهود الرابطة دخول ٨ ملايين أنثى في ٤٩٧ وظيفة متنوعة مما لفت نظر المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ليدرجوها مدارج البحث، والتقييم..

وفي بريطانيا برزت كل من «بياترس ويب»، ومسز «بانكهيرست»، ومسز «بيمز ريفرز» في العمل

السياسى الداعى إلى تبنى مشروعات حقوق المرأة العاملة، مما أعطى دفعة قوية لحقوق المرأة في ميادين العمل الصناعى، وحق المواطنة المتساوى بين الرجال، والنساء، وقد بدأ مع بداية القرن العشرين بالمشاركة السياسية، والمظاهرات والتي اشتهرت فيها مظاهرات «ميدان الطرف الأغر» بلندن لتعبر عن صراع النساء، والسلطة الحكومية في بريطانيا مما أدى إلى دخول ٢٠ امرأة من أبرز القيادات النسائية السجن..

ثم جاءت «ايمبا باترسون» التي كانت من نتائج جهودها إنشاء التنظيم المعروف باسم «الرابطة النسائية للوقاية والحماية» في مدينة «برستول» من خلال الندوات، والخطب لأبناء الطبقة الوسطى البريطانية؛ والتي كانت واحدة منهم..

ومن أقدر القيادات النسائية التي أثرت على الحكومات البريطانية من أجل حقوق المرأة البريطانية في ميادين العمل الصناعى «آن لوجين»، و«فلورانس هانكوك»، و«دوروثى اليوت»، و«أكيس أوران»، و«آن جودين»، وكان من نتائج جهودهن التأثير على الحكومات لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية العاملين من الأطفال، والفتيات، وتحديد ساعات العمل..

ومع بداية القرن التاسع عشر شهد المجتمع العمالى في فرنسا حركة تحرير الطبقة العاملة، والمساواة بين المرأة، والرجل في الحقوق، والواجبات، ومن أبرز القيادات العمالية في هذا الشأن «فلورا تريستان» التي طالبت بتوحيد الطبقة العاملة رجالا، ونساء في منظمات اتحادية بحيث تحقق الاعتراف بحق الرجال، والنساء في التساوى في ميدان العمل، ومن ذلك يمكنها نزع الاعتراف بالحاجة إلى منح النساء تربية قيمة، وفنية ليصبحن على المستوى القيمي للمجتمع..

غير أن القانون الألماني الذى أكسب المرأة وضعها كأم؛ لم يمكن المرأة من العمل إلا بإذن زوجها، على أساس النظرة إلى المرأة بالنسبة للعمل الصناعى كنظرة ثانوية..

وفي الدمارك أخذت المرأة حقوقها خاصة ما يتعلق منها برعاية الأسرة، والتعليم، والتدريب حيث إنها لم تتخل عن مراكزها المهنية التي اكتسبتها منذ الحرب العالمية الثانية حتى وصلت النسبة ٤٥% من مجموع العمالة هناك.

أما المرأة اليابانية فقد عبرت عن نفسها، ومساهماتها في بناء المجتمع بعيدا عن الأحزاب السياسية، والمنظمات الرسمية فراحت بعد الحرب العالمية الثانية تكون الاتحادات، والتجمعات النسائية مثل «رابطة الزوجات اليابانيات»، و«الاتحاد الوطنى لنوادى العمل النسائية» من أجل المشاركة، ومصالح

●● الجنس الثاني ●●

المجتمع، والمستهلكين مما دعم دورهن الاجتماعي، والصناعي، والترقى إلى المراكز القيادية. ومن حديث د.نبيلة الشال مقرر اللجنة العلمية لترقية أساتذة إدارة الأعمال بجامعة الأزهر ملحق

الجمهورية «محبوبتي» في ٢٢ من مايو ٢٠٠٣ جاء فيه:

-«لا نستطيع أن نطلق على المرأة الروسية «جنس لطيف»، أو ناعم؛ بل هي امرأة غاية في الخشونة، فكثير منهن يمارسن أعمالا صعبة مثل «سائق قطار»، و«أعمال البناء»؛ وذلك نظرا لظروف الحرب العالمية الثانية عندما تفرغ الرجال للحرب؛ فوقع على كاهلها عبء الأعمال الداخلية بحلوها، ومرها»..

وفي مصر زاد التوسع في الاتجاه التعليمي للمرأة في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٥، وأرسلت منهن بعثات للخارج مما دفع بهن إلى المراكز القيادية، والعمل في مختلف المجالات، وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ استفادت المرأة من القوانين الجديدة حيث تساوت في الأجر مع الرجل، ودور الحضنة، والإجازات مما شجع على اندفاع المرأة في مجال العمل الذي لم يقتصر فقط على هؤلاء الآتي فقدن عائلهن الوحيد، أو مرضه، أو فقره فأصبحت نسبة المشتغلات في مجال الصناعات التحويلية ١٠,٧٪ سنة ١٩٧١، بعد أن كانت ٣,٣٪ سنة ١٩٦١، وكانت الزيادة في هذه النسبة بسبب إحلال النساء محل الرجال إبان الحروب، ورجوع أجنبيات كثيرات إلى بلادهن إبان تأميم الثورة لكثير من المنشآت الخاصة بالأجانب كالشركات، والبنوك حتى وصلت المرأة إلى وظيفة وزيرة في سبتمبر ١٩٦٢، كما استفاد الدفع النسائي أيضا بمجانية التعليم الذي دفع بأعداد متزايدة في مجال الأعمال، الأمر الذي جعل عمل المرأة حتميا لشخصها بصرف النظر عن حاجتها للعمل، حتى بلغت قوى العمالة النسائية في القطاع العام وحده ١١٥٥٣٦ سنة ١٩٨١، وكان لظهور الآلات الحديثة التي توفر الوقت، والجهد والتي دخلت البيوت أيضا أثرا كبيرا في توجه المرأة من الطبقات العليا إلى العمل، بعد أن كان مقصورا على الطبقة الدنيا، والوسطى نظرا لحجم الفراغ الذي وقعت فيه المرأة من هذه الطبقة، فتنوعت مجالات العمل في كل اتجاه..

لقد أدى الانقلاب الصناعي في إنجلترا، والاعتماد على الآلة في الصناعة إلى التخلي عن القوة العضلية للرجل، ودخول المرأة، والأطفال سوق العمل بأجور تقل عن أجور الرجال، ثم جاءت الحربان العالميتان لتجهزا على البقية الباقية من قوة الرجل، وتسحبا البساط من تحت قدميه..

إن المستعرض لتاريخ خروج المرأة إلى العمل بهذه الكثافة لا يرى من محررى المرأة في العصر

الحديث أى جهد، سوى كونهم أصحاب أفكار تقدمية أزجعت المجتمع أكثر مما أثرت فيه؛ فقيم المجتمع لا تتحرك سريعاً بالأفكار، ولكن بتغيير الظروف التى عادة ما يخلقها الإنسان، ويوجد نفسه أمامها فجأة، ودون سابق إنذار، والاعتقاد أن المرأة كانت ستخرج دون أن يقولوا، أو حتى يفعلوا شيئاً فقد خرجت من قبل شيوع أفكارهم تحت إلحاح الحاجة، والقهر الاقتصادى فى الطبقات الدنيا، وفى القرى حيث عملت المرأة فى تربية الأبناء، والدواجن، والماشية، وصناعة الألبان، ومنتجاتها، وإدارة الأعمال المنزلية، ولم تكتمف بذلك بل خرجت لزوجها فى الحقل..

امرأة الريفية:

ولما كانت المرأة الريفية عادة ما ترى أن مهنتها الرئيسية هى ربة البيت؛ فذلك لا شك يساعد على إغفال الأعمال الهامة التى تؤديها، والتى تؤثر على النشاط الاقتصادى الكلى حيث إن مفهوم ربة البيت فى القطاع الريفى، وما يرتبط به من أنشطة اقتصادية يختلف تماماً عن ذلك المفهوم فى المناطق الحضرية؛ وذلك ببساطة لأن الزراعة مهنة، وطريقة معيشة، وأبسط ما يناط بالمرأة الريفية اضطلاعها باقتصاد الإعاشة بأكمله (الاقتصاد غير الموجه للسوق، والذى يضمن بقاء الأسرة على قيد الحياة، واستمرارها مهما انخفض الدخل)، أيضاً فإن الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة؛ والتى يتم شراؤها من السوق فى الحضر يتم إنتاج جانب كبير منها بمنزلها فى الريف..

وقد قدرت منى دسوقى فى رسالتها للدكتوراه عن «عمل المرأة فى الريف المصرى» هذه الأعمال المنزلية الريفية بحوالى ٣٠,١٩% من إجمالى الناتج المحلى فى مصر، ويتضح من ذلك أن الاستقلال الاقتصادى للمرأة، وحصولها على عمل، وأجر من هذا العمل، أو تنمية ما لها له أثره على شخصيتها، وحياتها..

إن الاقتصاد هو مناط الوجود البشرى، وأى نشاط اقتصادى لابد من ترجمته فى النهاية إلى عائد مادى، ويقدر نجاح الإنسان فى الحياة بقدرته على تحصيل أكبر قدر من العائد المادى، والاستفادة به فى تطوير حياته، وجعلها أحسن، وأيسر، وأمتع..

ورغم مشاركة المرأة الريفية فى العديد من الأعمال الإنتاجية، والتسويقية، والأنشطة المنزلية، والصناعات الغذائية إلا أن دورها غير واضح بشكل كامل للمجتمع، ومتخذى القرار؛ وذلك لصعوبة

●● الجنس الثاني ●●

الحصول على بيانات عن عملها، ليس فقط بسبب تقاليد المجتمع؛ بل أيضا لعدم تقدير الجهات المعنية للقيمة الاقتصادية لمساهمة المرأة في العمل مما يؤدي إلى قصور وعى المرأة بذاتها، وضعف ثققتها في نفسها، وفي أهمية الأدوار التي تضطلع بها..

المرأة المعيلة:

يقدر د. خالد منتصر في كتابه «الختان والعنف ضد المرأة» أن ٢٢٪ من الأسر المصرية تعولهن سيدات، فيأتي العمل كضرورة عائلية تفرضها الظروف الاقتصادية، والمعيشية؛ وقد ذكرها القرآن الكريم في الحديث عن ابنتي الرجل الصالح لاضطرارهما للخروج لأن أباهما شيخ كبير، ويمتلىء الريف المصري، وأطراف المدن بهذه النماذج؛ ففي دراسة حديثة عن الفقر للباحثة «نادية حلیم» بعنوان: «النساء المعيلات لأسر في العشوائيات» نشرت الأهرام في ٢٥ من يونية ٢٠٠١ مقتطفات منه تبين أن النساء تشكل ٧٠٪ من فقراء العالم، وأن ١٠٪ من الأسر في الحضر تعولها نساء، وتبلغ النسبة ٢٩٪ في الأحياء التي تتسم بانخفاض في المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وهي مقسمة كالآتي:

- ٢٤,٥ ٪ نسبة من تعول فردا واحدا
- ١٩,٥ ٪ نسبة من تعول فردين
- ١٧,٢ ٪ نسبة من تعول ٣ أفراد
- ١٣,١ ٪ نسبة من تعول ٤ أفراد
- باقى النسب ٢٥,٧ ٪ تعول حتى ١٠ أفراد

تعليم المرأة:

يقول العقاد في كتابه «خلاصة اليومية»: «لا ينبغي أن يقتصر الغرض من تربية البنت على تعليمها كيف تكون زوجة إلا إذا كنا نعلم الفتى في المدارس كيف يكون زوجا، والعشرة الزوجية ليست حرفة يتلقى الطالب أسرارها في دور

●● الجنس الثاني ●●

التعليم، ولكنها عمل كسائر أعمال الحياة يحسنه الإنسان، أو لا يحسنه بمقدار ماله من الحذق، والاختبار»..

ويورد د. خالد منتصر في كتابه «الختان والعنف ضد المرأة» أن النساء يشكلن ٦٦٪ من إجمالي نسبة الأمية في مصر، وأن الفاقد في التعليم الابتدائي للفتيات يصل إلى ٢١٪، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى ٤٢٪ في المرحلة الثانوية..